



قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني

رقم (١٤٨) لسنة 2019 م

بتصديق بعض الأحكام في شأن

استيراد سيارات الركوبية والنقل المستعملة

المجلس الرئاسي

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري وتعديلاته.

وعلى الاتفاق السياسي الليبي الموقع بتاريخ 17 ديسمبر 2015 م.

وعلى قانون النظام المالي للدولة ولانحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم (10) لسنة 2010 م، بشأن الجمارك ولانحته التنفيذية.

وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010 م، بشأن علاقات العمل ولانحته التنفيذية.

وعلى القانون رقم (23) لسنة 2010 م، بشأن النشاط التجاري والقرارات الصادرة بمقتضاه.

وعلى قرار المجلس الرئاسي رقم (4) لسنة 2016 م، بشأن تشكيل حكومة وفاق وطني.

وعلى قرار المجلس الرئاسي رقم (12) لسنة 2016 م، بشأن منح تفويض بمهام.

وعلى كتاب وزير الاقتصاد والصناعة المفوض رقم (103) المؤرخ في 08/01/2019 م.

وعلى ما تقتضيه المصلحة العامة.

قرر

مادة (1)

تنظم عملية استيراد سيارات الركوبية والنقل المستعملة وفقا لأحكام هذا القرار، على أن تسري أحكامه اعتبارا من تاريخ 2019/04/15 م.

مادة (2)

يسمح للمواطنين بإستيراد سيارات الركوبية والنقل الخفيف لغرض الإستعمال الخاص وفقا للضوابط والشروط التالية:

1. أن يكون الإستيراد لغرض الإستعمال الخاص وليس لغرض التجارة، وفي حدود سيارة واحدة للشخص خلال ثلاث سنوات.

2. ألا يزيد عمر سيارات الركوبية والسيارات العائلية والنقل الخفيف على (10) سنوات من تاريخ تصنيعها، وألا تزيد حمولة سيارة النقل الخفيف على (4) طن.

3. يجوز لأدوات مزاولة النشاط الإقتصادي المختصة بإستيراد السيارات بمختلف أنواعها (ركوبية - نقل) والحافلات والشاحنات ورؤوس الجر والمقصورات المستعملة القيام بعملية الإستيراد لغرض التجارة وفقا للضوابط والشروط التالية:

1. أن تكون الجهة المستوردة متخصصة في إستيراد السيارات.

2. أن تكون الجهة المستوردة مقيدة في سجل المستوردين.

3. ألا يزيد عمر سيارات الركوبية والحافلات (30) راكبا فأقل، وسيارات النقل الخفيف حمولة (4) طن فأقل على (8) سنوات من تاريخ تصنيعها.

4. ألا يزيد عمر الحافلات التي تزيد حمولتها على (30) راكبا، وسيارات النقل والشاحنات ورؤوس الجر والمقطورات التي تكون حمولتها أكبر من (4) طن على (7) سنوات.

5. يتم احتساب عمر السيارة أو المركبة على أساس تاريخ الصنع بغض النظر عن الطراز.





مادة (3)

يجوز لأدوات مزاولة النشاط الإقتصادي المؤسسة تأسيسا صحيحا وفقا للقانون إستيراد السيارات المستعملة بمختلف أنواعها (ركوبية - نقل - حافلات - شاحنات - رؤوس جر - مقطورات) لغرض استعمالها في نشاطاتها فقط وليس لغرض التجارة ، وذلك في حدود احتياجاتها ووفقا للضوابط المنصوص عليها بالفقرتين (3.4) من المادة (2) من هذا القرار.

مادة (4)

يحظر إستيراد السيارات والمركبات بمختلف أنواعها بمقود على اليمين.

مادة (5)

لا يجوز الإفراج عن السيارات والمركبات المستعملة المستوردة بالمخالفة لأحكام هذا القرار ، ويتم بحسب الأحوال وبما يحقق المصلحة العامة إما مصادرتها والتصرف فيها وفقا لأحكام التشريعات النافذة بالخصوص أو إلزام شركات النقل ووكالات الشحن بإعادة شحنها على نفقتها إلى مرافق التصدير مع تفريمها بالغرامات المنصوص عليها قانونا.

مادة (6)

يحصل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، ويلغى كل حكم يخالفه ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه.

المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني



صدر بتاريخ 15 جمادى الآخرة 1440 هـ
لواءة: 02 / 10 / 2019 ميلادي
عبد الشيباني حليمه